

Distr.: General
15 February 2018
Arabic
Original: Arabic
Arabic, English, French and
Spanish only

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري



لجنة القضاء على التمييز العنصري

الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثاني إلى
الخامس لعمان

إضافة

المعلومات الواردة من عمان بشأن متابعة الملاحظات الختامية*

[تاريخ الاستلام: ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-02323(A)



* 1 8 0 2 3 2 3 *

رد وزارة القوى العاملة على الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثاني الى الخامس "لجنة القضاء على التمييز العنصري"

الفقرة رقم (٢٠)

(ب) تكثيف جهودها الرامية إلى منع حالات إساءة معاملة العمال المهاجرين، بما في ذلك العمل القسري، والتحقيق فيها ومقاضاة المسؤولين عنها، وزيادة عدد مفتشي العمل المؤهلين أو المدربين وتكثيف حضورهم وإبلاغ اللجنة بنتائج هذه التحقيقات.

١- تلعب وزارة القوى العاملة دور رئيسي في تنظيم سوق العمل وإلزام مؤسسات القطاع الخاص على تطبيق قانون العمل ومعايير الصحة والسلامة المهنية فقد تم إعداد فريق متخصص في تفتيش العمل أغلبهم من حملة القانون والتخصصات ذات العلاقة بتفتيش سوق العمل تم تدريبهم وتأهيلهم تحت إشراف منظمة العمل الدولية وفق المعايير الدولية في كافة المجالات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة المفتشين وقد بلغ عددهم حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ م عدد (٣٦٥) مفتشاً ومفتشة، ومن أجل التوسع في عملية الرقابة وتنظيم سوق العمل تم فتح العديد من المديريات والدوائر في مختلف المحافظات في السلطنة.

٢- وتم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم مع الدول المرسله للقوى العاملة في مجال العمل تهدف إلى تنظيم استخدام القوى العاملة والحفاظ على حقوقهم مع كلا من: (جمهورية الهند، جمهورية بنجلاديش، جمهورية سريلانكا، جمهورية فيتنام الاشتراكية، جمهورية إيران الاسلاميه، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية)، حيث تحتوي بعض من هذه المذكرات على بند يتيح تبادل المعلومات بين البلدين والتي تمنع الاستخدام الغير شرعي للقوى العاملة والاتجار بالبشر. وجاري التباحث مع دول أخرى لتوقيع مذكرات تفاهم في مجال العمل وهي كالأتي: (جمهورية باكستان، جمهورية كينيا، حكومة زنجبار، جمهورية النيبال، جمهورية الفلبين).

٣- جهود الوزارة في إنفاذ قانون العمل ٢٠١٦ م:

- التفتيش الشامل للمنشآت: تقوم الوزارة بمراقبة والتأكد من تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بسوق العمل من خلال جهاز التفتيش حيث بلغ مجموع الزيارات التفتيشية للمنشآت خلال العام ٢٠١٦ م عدد (٨٨٩٠) زيارة.
- تفتيش السلامة والصحة المهنية: تم خلال عام ٢٠١٦ م تنفيذ (١٣٢٨) زيارة تفتيش ميداني خاصة بالسلامة والصحة المهنية بالمنشآت على مستوى السلطنة للتأكد من التزامها بشروط السلامة والصحة المهنية وفقاً لأحكام قانون العمل وأحكام اللائحة التنظيمية لتدابير السلامة والصحة المهنية بمنشآت القطاع الخاص وذلك لوقاية العاملين من إصابات العمل وتأمين سلامتهم وتوفير بيئة العمل الصحية المناسبة، حيث تبين أن (٦٩٣) منها غير ملتزمة بأحكام اللائحة التنظيمية، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

- الشكاوى والبلاغات: استقبلت الوزارة خلال العام ٢٠١٦م عدد (١١٣٧٨) حالة بلاغ أو شكوى عمالية متعلقة بعدم الالتزام بأحكام قانون العمل والقرارات التنفيذية المرتبطة به، حيث تم تسوية عدد (٨٦١٤) تسوية ودية وإحالة عدد (٢٨٢٤) شكوى إلى القضاء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، وبلغ عدد الشكوى العمالية التي لازالت قيد البحث (٣١٢) شكوى خلال عام ٢٠١٦م.
- النقابات العمالية: بلغ إجمالي عدد النقابات العمالية بالسلطنة في عام ٢٠١٦م (٢٣٢) نقابة تضم في عضويتها عاملون بمنشآت صناعية وتجارية وباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- التفتيش المشترك: بلغ إجمالي عدد المضبوطين (٢١٩٤٦) وكان عدد المخالفين (١٠٠٤٧) حيث تم ترحيل عدد (١١٨٩٩) خلال عام ٢٠١٦م.
- الأنظمة والقوانين: كفلت الأنظمة والقوانين المحلية انتقال العامل من صاحب عمل الى صاحب عمل آخر وتستقبل الوزارة طلبات العمال الراغبين بالانتقال إلى صاحب عمل آخر حيث تلقت الوزارة في عام ٢٠١٦م عدد (٦٣٢) وفق الجدول التالي:

النتيجة الشكوى	تحت البحث	التسوية الودية	الإحالة للمحكمة	الإحالة إلى فريق التفتيش
الإجمالي	٢٨	٣٣٠	٢٧٤	٠

٤- التأهيل والتدريب: شاركت وزارة القوى العاملة في عدد من البرامج التدريبية والورش والندوات بهدف تطوير كفاءة موظفيها العاملين في مجال التفتيش خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٢٢ مايو ٢٠١٧م، وهي كالاتي:

- حلقة عمل حول تسوية المنازعات العمالية (مايو ٢٠١٥م).
- حلقة عمل حول معايير العمل الدولية (يوليو ٢٠١٥م).
- حلقة عمل في مجال الحوار الاجتماعي الثلاثي (سبتمبر ٢٠١٥م).
- حلقة عمل حول تطوير دور اللجان القطاعية من منظور الحوار الاجتماعي (سبتمبر ٢٠١٥م).
- ورشة عمل حول تطوير قدرات الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية (مايو ٢٠١٦م).
- ورشة عمل حول تكنولوجيا المعلومات وآثارها في سوق العمل الأنماط الجديدة (سبتمبر ٢٠١٦م).
- المشاركة في ندوة قومية بعنوان "توطين الوظائف وفرص الاستخدام المنظم للعمال العرب في ضوء المتغيرات في المنطقة العربية" (أكتوبر ٢٠١٦م).
- المشاركة في اجتماع حول الصحة والسلامة في المواني جنيف (نوفمبر ٢٠١٦م).

- ندوة تحت عنوان "العمالة السائبة في دول مجلس التعاون" البحرين (١ فبراير ٢٠١٦م).
- اجتماع حول الصحة والسلامة في الموالي جنيف (٢١-٣٠ نوفمبر ٢٠١٦م).
- المشاركة في ورشة عمل حول معايير العمل الدولية والتزامات إعداد التقارير بشأن تفتيش العمل والعمل الجبري في دبي (٨ إلى ١١ مايو ٢٠١٧م).
- حلقة نقاشية حول الاتجار بالبشر بالتعاون مع وزارة الخارجية (٢١ مايو ٢٠١٧م).

٥- أهم اللجان المعنية بتنسيق الجهود مثل:

المؤسسات المسؤولة بتنفيذ السياسة	الاختصاص	لجان/برامج
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة القوى العاملة - شرطة عمان السلطانية - وزارة الخارجية - الدول المرسلة للقوى العاملة 	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات التي تواجه القوى العاملة الوافدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - لجنة مختصة بالاجتماع مع سفارات الدول المرسلة للقوى العاملة.
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة القوى العاملة - الإدعاء العام - شرطة عمان السلطانية - وزارة الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> - تصحيح أوضاع القوى العاملة الوافدة 	<ul style="list-style-type: none"> - لجنة تصحيح أوضاع القوى العاملة الوافدة

(د) اتخاذ تدابير لإذكاء الوعي في صفوف العمال المهاجرين بشأن جميع القنوات القائمة لتقديم الشكاوي، بما في ذلك رفع الدعاوي أمام المحاكم، وتحقيقاً لهذه الغاية، توفير المعلومات القانونية والخدمات الاستشارية للضحايا وضمان الحصول على تلك الخدمات.

٦- عملت وزارة القوى العاملة جاهدة في سبيل تبسيط إجراءات تقديم الشكاوي العمالية حيث قامت الوزارة مؤخراً بتطبيق نظام استقبال الشكاوي العمالية والبلاغات إلكترونياً عبر موقعها الإلكتروني (www.manpower.gov.om) ابتداءً من أغسطس ٢٠١٦م، ومن خلالها يمكن للعمال التقدم بشكواه بمجرد دخول الموقع الإلكتروني للوزارة أو عن طريق التطبيق من خلال الهاتف المحمول وإتباع الخطوات المطلوبة في أي مكان أو زمان. وتشمل منظومة الشكاوي والبلاغات الخدمات التالية:

- استقبال الشكاوي العمالية؛
- متابعة حالة الشكاوي المسجلة؛
- البلاغات المقدمة من منشآت القطاع الخاص المخالفة لقانون العمل؛
- البلاغات المقدمة على القوى العاملة المخالفة لأحكام قانون العمل.

٧- وكما تقوم الوزارة ببرامج التوعية والتثقيف وفق الآتي:

- إعداد ونشر كتيبات إرشادية بأربعة عشر لغة وتوزيعها على العمال الوافدين القادمين للعمل في السلطنة بهدف تزويدهم بمعلومات وافية حول حقوقهم وذلك على نحو يساهم في توفير الرعاية والحماية وتوجيه النصيح لهم للالتزام بعقود العمل وأحكام القانون تجنباً لحصول أية ممارسات غير إيجابية تجاههم ينتج عنها حالات اتجار بالبشر، وكيفية التواصل مع الجهات المختصة في حالة حدوث أي انتهاك في حقوقهم؛
- توفير خدمة الخط الساخن لتسجيل الملاحظات والشكاوي والبلاغات الواردة حول قانون العمل وأية مخالفات بشأنه واللوائح المنفذة له وذلك على الخط المجاني (٨٠٠٧٧٠٠٠) وتتوفر هذه الخدمة يومياً وعلى مدار الساعة؛
- تقديم الخدمات التوعوية للعمال ولأصحاب العمل حيث قامت الوزارة في عام ٢٠١٦م بعقد عدد (٦٢٥) برنامج توعوي فردي وعدد (٦٠) برنامج توعوي جماعي، بالإضافة إلى إرسال رسائل نصية توعوية بلغت نحو (١٤٠٥١٢) رسالة.